

Distr.
GENERAL

S/1996/248
4 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة
الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ١٠٤٥ (١٩٩٦) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، الذي طلب فيه المجلس مني جملة أمور منها أن أقوم في موعد لا يتجاوز ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بتقديم تقرير عن التقدم المحرز من قبل حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) فيما يتعلق بالوفاء بالأهداف والمواعيد الزمنية المتفق عليها بينهما، وأن أبقى المجلس على علم تام بما يطرأ من تطورات على أرض الواقع. ويغطي هذا التقرير ما حدث من تطورات رئيسية منذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/1996/171).

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - تحسن المناخ السياسي السائد في البلد بعد الاجتماع الذي عقد بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس وزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، السيد جوناثان سافيمبي، في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ في ليرفيل، غابون. وأحرز تقدم أيضاً في تنفيذ الجدول الزمني المنقح الذي وافق عليه الطرفان، خصوصاً بالنسبة للجوانب العسكرية لعملية السلام.

٣ - واستمر الحوار بين الحكومة والاتحاد الوطني داخل إطار اللجنة المشتركة وخارجه. فقد سافرت وفود حكومية رفيعة المستوى إلى بيلوندو وغيرها من المناطق التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني لإجراء محادثات مع السيد سافيمبي وكبار مساعديه. كما عقدت في لواندا بصفة كادت تكون يومية اجتماعات بين وفدي الحكومة والاتحاد الوطني في اللجنة المشتركة، ويواصل فريق منع النزاع المسلح عمله بصفة منتظمة. وفي عدة مناسبات، جرت أيضاً في مقاطعة أويغي مشاورات بشأن المسائل العسكرية والإنسانية الإقليمية فيما بين الطرفين وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

٤ - بيد أن السيد سافيمبي أدلى في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ ببيان خلال احتفال أقيم بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الاتحاد الوطني، تضمن عدة عناصر أثارت قلقاً بالغاً بشأن مدى التزامه بالقرارات المهمة التي توصل إليها الطرفان في ليرفيل. وفي ١٨ آذار/مارس، قام ممثلي الخاص،

السيد أليوني بلوندين بيبي، يرافقه ممثلو الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، بزيارة بيلوندو، لاستعراض حالة عملية السلام مع السيد سافيمبي واستيضاح مواقف الاتحاد الوطني بشأن عدد من المسائل البالغة الأهمية. وقد مكنت هذه المناقشات ممثلي الخاص من أن يعلن بعد الاجتماع أن الاتحاد الوطني قد أكد من جديد الالتزامات التي تعهد بها في غابون. بيد أنه في مقابلة صحفية أجريت في ٢٧ آذار/مارس، ألقى زعيم الاتحاد الوطني من جديد بظلال من الشك على بعض التعهدات التي قطعها حزبه على نفسه. ونظرا إلى أن مثل تلك التصريحات يمكن أن تلحق ضررا بالغا بعملية السلام فإن ممثلي الخاص يحاول حاليا الحصول على إيضاحات إضافية من السيد سافيمبي.

٥ - وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦، عقد ممثلي الخاص اجتماعا مثمرا في لواندا مع الرئيس دوس سانتوس. وخلال الفترة قيد الاستعراض، سافر عدد من الشخصيات البارزة الأجنبية إلى أنغولا بهدف العمل على إقناع الطرفين بضرورة الإسراع في تنفيذ الأحكام المختلفة لبروتوكول لوساكا (انظر S/1994/1441، المرفق).

٦ - ومنذ تقديم تقريره السابق، أحرز مزيد من التقدم بشأن الإفراج عن السجناء. فقد أطلقت الحكومة سراح جميع المحتجزين المسجلين لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية، وعددهم ٣٥٤ شخصا، كما أفرج الاتحاد الوطني حتى ١ نيسان/أبريل عن ١٥٧ شخصا.

٧ - وعلى الرغم من أن الحكومة وفرت في عدة مناسبات وقتا إضافيا للبرامج الإعلامية للأمم المتحدة، في إطار البث الإذاعي والتلفزيوني الوطني الأنغولي فإنها لم توفر بعد لبعثة التحقق الثالثة المرافق اللازمة لإنشاء إذاعة مستقلة للأمم المتحدة. ويواصل ممثلي الخاص إثارة هذه المسألة الهامة مع الحكومة على أرفع مستوياتها.

ثالثا - الجوانب العسكرية

ألف - التقيد بوقف إطلاق النار ومركز بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

٨ - ظلت الحالة العسكرية مستقرة خلال شهر آذار/مارس، مع وقوع حوادث عرضية في مناطق إنتاج الماس وتربية الأبقار، وكذلك في مقاطعة مالانغي. وقد كانت الآلية المشتركة بين الحكومة والاتحاد الوطني لمنع المنازعات، التي تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، وسيلة ناجعة لمنع وقوع انتهاكات خطيرة لوقف إطلاق النار. ووافقت القوات المسلحة الأنغولية أخيرا على الانسحاب من المناطق المحيطة بأندرادا ولوكابا وكافونفو، التي كانت قد استولت عليها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وشباط/فبراير ١٩٩٦. وقد أتاح هذا التطور الإيجابي للطرفين فض الاشتباك بين قواتهما في هذه المنطقة المضطربة والشروع في إزالة الألغام من طريق مالانغي - سوريمو (انظر الفقرة ١٦ أدناه). وتدأب بعثة التحقق الثالثة على تشجيع عقد الاجتماعات بين المسؤولين العسكريين التابعين للحكومة والاتحاد الوطني في مختلف أنحاء البلد.

٩ - وفي تطور إيجابي آخر، سلمت الحكومة لبعثة التحقق الثالثة في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦ خطة المرحلة الأولى لانسحاب القوات المسلحة الأنغولية، بما في ذلك أسلحتها الثقيلة، إلى أقرب الثكنات الموجودة في مقاطعات بنغو وهوامبو وكواندو وكوبانغو وأويغي. وتقوم بعثة التحقق الثالثة بمراقبة هذه العملية، التي بدأت في ٢٥ آذار/مارس، مراقبة دقيقة. وآمل أن يساهم هذا في تعزيز الثقة بين الطرفين وأن يتبعه اتخاذ إجراءات أخرى تستهدف التعزيز الشامل لعملية السلام.

١٠ - ووفقا للتخطيط المقرر، فإن بقية العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، أي سرية الجسور الأوكرانية، والفصيلتين الإضافيتين التابعتين لوحدة السوقيات البرتغالية، والسرية الميكانيكية الزامبية، قد تم نشرها إلى أنغولا في آذار/مارس ١٩٩٦. وبوصول هذه القوات، بلغت القوة الاجمالية للبعثة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ٧٠٧١ فردا في ٢٩ آذار/مارس، مما يجعل بعثة التحقق الثالثة أكبر عمليات الأمم المتحدة الراهنة لحفظ السلام. وبالإضافة إلى إنشاء ٦ مقار إقليمية، أوفدت البعثة إلى الميدان ٥٧ فريقا من أفرقة المراقبين، يضم ٣٤ فريقا منها مراقبين للشرطة المدنية.

باء - إتمام تشكيل القوات المسلحة الأنغولية

١١ - تم بعد مفاوضات مكثفة اتفاق وفدي الطرفين في ٩ آذار/مارس ١٩٩٦ على المناصب التي ستخصص في القوات المسلحة الأنغولية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، وهو ما يمثل خطوة نحو تنفيذ عنصر أساسي من عناصر بروتوكول لوساكا. وبناء على ذلك الاتفاق، سيوفر الاتحاد الوطني للجيش المشترك ١٨ جنرالا سيشغلون عدة مناصب هامة، بما في ذلك منصب نائب وزير الدفاع، ونائب رئيس أركان القوات المسلحة، وقائد إحدى المناطق العسكرية، وقائد "الفرع الرابع" المزمع إنشاؤه في القوات المسلحة الأنغولية. وفي حين أن المحادثات المتعلقة بطرائق الإدماج لا تزال مستمرة، فإن الحكومة أوضحت استعدادها للشروع في هذه العملية دون مزيد من الإبطاء. وحيث أن انتقاء القوات لا يمكن أن يبدأ قبل انتظام جنرالات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية، فإن من المهم أن يتخذ الاتحاد الوطني خطوات عاجلة في هذا الصدد. ومن المهم في الوقت نفسه أن تسرع الحكومة بإنجاز جميع التحضيرات العملية لتوحيد القوتين. وإني لأناشد المانحين الثنائيين أن يساعدوا في إنجاز هذه المهمة الصعبة.

جيم - عملية الإيواء

١٢ - يؤسفني أن أفيد بأنه لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في إيواء قوات الاتحاد الوطني فيما بين الأسبوع الأخير من شهر شباط/فبراير ونهاية شهر آذار/مارس ١٩٩٦، وإن كانت العملية قد استؤنفت في ٢٥ آذار/مارس. وحتى ٢٩ آذار/مارس، كان ١٨ ٥٩٥ جنديا من جنود الاتحاد الوطني قد سجلوا أنفسهم في مناطق الإيواء الخمس الأولى وسلموا ما مجموعه ١٦٩ ١٥ من قطع الأسلحة، وهو ما يمثل زيادة ضئيلة إلى حد مزعج عن الرقمين اللذين أبلغت بهما منذ شهر مضى، وهما ٦٩٩ ١٦ جنديا و ٧٢٨ ١٣ قطعة سلاح. وعلاوة على ذلك، غادر تلك المناطق فيما بعد ١ ١٦٣ جنديا. وأقيمت قرب مناطق الإيواء أيضا مخيمات تضم حوالي ١٠ ٠٠٠ من أفراد أسرى جنود الاتحاد الوطني.

١٣ - وقام ممثلي الخاص وأعضاء اللجنة المشتركة بزيارة مناطق الإيواء التي هي قيد الاستخدام حاليا والمناطق التي يجري تجهيزها، لتقييم الأحوال المعيشية فيها. ولا تزال حالة الانضباط العامة جيدة في المخيمات، ووجدت للجنة المشتركة، على الرغم من وجود بعض الشكاوى، أن الأحوال السائدة فيها مقبولة بوجه عام. وخلال شهر آذار/مارس، تم التقييم الشامل لمواقع التجميع الموجودة في نفوفي ونوتكو وكويبالا وأعلن فتحها لأغراض الإيواء. وسيستمر بذل الجهود الرامية إلى زيادة مستوى المساعدة المقدمة إلى مناطق الإيواء. وأود أن أشيد في هذا الصدد بما يقدمه المانحون من مساهمة في هذه العملية البالغة الأهمية.

١٤ - ولا تزال مسألة سن بعض جنود الاتحاد الوطني ونوعية الأسلحة المسلّمة تشكل شاغلا رئيسيا، على النحو الموصوف في الفقرة ١٢ من تقريرني السابق إلى المجلس (S/1996/171). وعلاوة على ذلك، لا تزال توجد عناصر مسلحة تابعة للاتحاد الوطني في بعض المناطق التي كان يتوقع إخلاؤها بمجرد إيواء جنود الاتحاد الوطني. وتولي بعثة التحقق الثالثة اهتماما قويا لهذه المسائل وما يتصل بها؛ إذ أن عملية الإيواء يجب أن تتسم بالمصادقية وأن تكون قابلة للتحقق بصورة تامة، وهو أمر غير متوفر حاليا. وقد أكدت قيادة الاتحاد الوطني لممثلي الخاص أن أداءها خلال مرحلة الإيواء الثانية سيتحسن.

١٥ - وستواصل الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية العاملة في أنغولا بذل كل ما في وسعها لتزويد مناطق الإيواء بالإمدادات والخدمات الكافية، بما في ذلك الأغذية والمرافق الصحية والتثقيف المدني للجنود المسرحين. وسيولى اهتمام خاص أيضا لأحوال المخيمات التي يتم فيها تجميع أفراد أسر جنود الاتحاد الوطني. وفي غضون ذلك، تقوم المنظمات الإنسانية الدولية حاليا بإنجاز الأعمال التحضيرية لنشر عدة أفرقة طبية متنقلة في مناطق الإيواء لتكملة الجهود التي يبذلها هناك بالفعل العاملون الصحيون. وقد أجريت حتى الآن فحوص طبية للجنود الموجودين في مناطق الإيواء الأربع الأولى كلهم تقريبا، ويجري حاليا الشروع في تنفيذ برامج خاصة تغذوية وصحية للمصابين بداء المثقبيات الإفريقي والسل وسوء التغذية الحاد. ويجري أيضا توفير المساعدة الطبية الأساسية للمعالين المقيمين في المخيمات التابعة لمناطق الإيواء وللمجتمعات المحلية المدنية المجاورة. وعلى الرغم من هذه الجهود الرائعة، فإن الإيواء لا يزال مهمة ثقيلة الوطأة تستلزم دعما إضافيا من جميع الأطراف المعنية.

دال - إصلاح الطرق وتطهيرها من الألغام

١٦ - واصلت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية المتخصصة عمليات إزالة الألغام في ثماني مقاطعات في أنغولا. وكارثة الألغام التي يعاني منها هذا البلد تستدعي اهتماما خاصا من المجتمع الدولي ومن القيادات الأنغولية على السواء. ويتوقع أن تتسارع عملية مسح الألغام وإزالتها على امتداد الطريق الرئيسي الممتد من مالانغي إلى الحدود الشرقية للبلد، حيث أن الاتحاد الوطني سحب أخيرا اعتراضاته على فتح هذا الطرق الحيوي. ومن المتوقع أيضا تكثيف الأنشطة المتصلة بذلك بعد تسليم الجسور المعدنية الإضافية التي تبرعت بها الولايات المتحدة ونشر سرية الجسور الأوكرانية. وفي ٢٩ آذار/مارس، كانت شركة إزالة الألغام "ميشيم" التابعة لجنوب

افريقيا، مدعومة باخصائيين لمراقبة الجودة معارين من المانيا. قد أتمت التحقق من قطاعات مجموعها ١ ٥٤٣ كيلومترا من هذا الطريق وتطهيرها من الألغام.

١٧ - وقد تخرج حتى الآن ١٢٩ من الاخصائيين في إزالة الألغام، من الدورتين الأولى والثانية لتدريب الجنود السابقين التابعين للقوات المسلحة الأنغولية وللاتحاد الوطني، اللتين نفذتهما الأمم المتحدة في المعهد المركزي للتدريب على الأعمال المتصلة بالألغام. بيد أن نشر هؤلاء الخريجين قد أرجئ بسبب تأخر وصول المعدات. ومن المخطط أن ينجز المعهد تدريب عدد يصل الى ٥٠٠ من اخصائيي إزالة الألغام الأنغوليين بحلول نهاية عام ١٩٩٦.

رابعا - الجوانب المتصلة بالشرطة وحقوق الإنسان

١٨ - أدى عنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا مهام مختلفة حسب ما هو موضح في تقريره السابق إلى مجلس الأمن (S/1996/171). وعملا بالجدول الزمني المتفق عليه للأنشطة لشهر آذار/مارس ١٩٩٦، بدأت الحكومة إيواء أفراد شرطة الرد السريع في بنغويلا ولوبانغو ولويانا أيام ١٥ و ٢٢ و ٢٩ آذار/مارس على الترتيب، وبذلك وصل مجموع مواقع الايواء التي من هذا القبيل إلى ستة مواقع. وحتى ٢٩ آذار/مارس، تم إيواء ٣ ٣٨٦ فردا من العدد البالغ ٣ ٥٠٤ أفراد المعلن أنه موجود في هذه المواقع. ويجري حث الحكومة على أن تبدأ عملية الايواء في المواقع الأربعة المتبقية وعلى البدء في إعادة تدريب أفراد شرطة الرد السريع الذين ينبغي أن تتكيف مهامهم مع تغير البيئة السائدة في أنغولا. وفي الوقت نفسه واصلت البعثة تذكير يونيتا بالتزامها بأن تقدم دون مزيد من التأخير الأفراد الذين تزمع ترشيحهم للإنضمام إلى الشرطة الوطنية للعمل كحراس شخصيين لزعماء يونيتا.

١٩ - وقد تأخر تنفيذ برنامج نزع أسلحة السكان المدنيين، الذي يتعين أيضا أن تقوم الأمم المتحدة بالتحقق من تنفيذه، رغم أن ذلك كان مقرر أن يبدأ في آذار/مارس ١٩٩٦. وأوضحت الحكومة أنها على استعداد لبدء هذه العملية في القريب العاجل. وقد أصبحت الحاجة إلى البدء في تنفيذ برنامج نزع أسلحة السكان المدنيين ملحة ليس فقط من أجل تعزيز آفاق السلام وإنما أيضا بسبب تصاعد عمليات اللصوصية في لواندا وأماكن أخرى من أنغولا، الأمر الذي يؤثر بشدة على أنشطة مختلف المنظمات الدولية وعلى مجتمع المغتربين بأسره.

٢٠ - وواصلت البعثة رصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق في الانتهاكات المستمرة التي تقع في هذا المجال. واشتركت وحدة حقوق الإنسان التابعة للبعثة في عدد من برامج التثقيف المدني التي نظمت لجنود يونيتا الذين تم إيواؤهم، كما اشتركت في الاجتماع الاستشاري الأول للشرطة الوطنية الذي اشترك فيه أيضا قادة شرطة المقاطعات. وفي الوقت ذاته، فإن الوحدة تمارس بنشاط العمل على توزيع مواد تثقيفية أساسية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك إجراءات تقديم الشكاوى وإنشاء لجان محلية لحقوق الإنسان.

خامسا - الجوانب الإنسانية

٢١ - سارت الأنشطة في المجال الإنساني سيرا طبيعيا أثناء الفترة التي يشملها التقرير. وفي الوقت الحالي، يقدم برنامج الأغذية العالمي أكثر من ٦٠ في المائة من مواد الإغاثة بالطرق البرية وأصبح في استطاعته استعمال ممرات برية جديدة. وقد وصلت برا أول قافلة للإغاثة الإنسانية إلى الجزء الشرقي من مقاطعة هويلا، بالرغم من وقوع حادث ألغام في الطريق. وبالإضافة إلى ذلك، نقل برنامج الأغذية العالمي بنودا إنسانية للمرة الأولى من لوبيتو إلى لوبانغو باستعمال طرق برية قامت شركة "ميكيم" (MECHEM) بإزالة الألغام بتطهيرها في الآونة الأخيرة. وبالامكان الآن استخدام الطريق الممتد من سومبي عبر كوانزا سول لتوصيل مواد الإغاثة الإنسانية وللوصول إلى منطقة الايواء في أندولو. على أن الألغام وحالة الأمن والعقبات الادارية لا تزال تحول دون توصيل المساعدة الإنسانية إلى أجزاء كثيرة من البلد.

٢٢ - وفي مقاطعة أويغي، أنشأت الحكومة ويونيتا آليات للتشاور لتحديد المجالات ذات الأولوية في تلقي المساعدة الإنسانية. ورغم أن القيود على الحركة لم تزل تماما، فإن هذه الاتصالات العادية تمارس أثرا حميدا سواء بالنسبة لأنشطة المساعدة الإنسانية أو بالنسبة لجو المصالحة السائد في هذه المقاطعة.

٢٣ - وتقوم منظمات غير حكومية دولية بإجراء تقييمات لعملية توزيع البذور والأدوات الزراعية التي تمت في عام ١٩٩٥. ولئن كانت عملية التوزيع في حد ذاتها قد حققت النجاح، فإن هناك خشية من أن تكون قلة سقوط الأمطار قد تسببت في تقليل الغلة المتوقعة من المحاصيل في أجزاء من مقاطعتي بنغويلا وهوامبو. ومن المتوقع التوصل في أيار/مايو ١٩٩٦ إلى نتائج أقرب إلى القطع بشأن الحالة وذلك بعد انتهاء أعمال بعثة تقييم المحاصيل المزمع أن يشترك في ايضادها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي.

٢٤ - وتواصل المنظمات الإنسانية تحديد ومعالجة جيوب سوء التغذية. وتم الانتهاء من عملية من هذا القبيل في الآونة الأخيرة في ليكوا الواقعة في مقاطعة كواندو كوبانغو، اشتركت فيها الحكومة ويونيتا. وقد أبلغت بعثة تقييم أوفدت إلى المنطقة في الآونة الأخيرة عن تحسن حالة سوء التغذية، وعن وجود علامات على انتعاش أحوال الماشية. ولا تزال الملاريا والاسهال والتهابات الجهاز التنفسي ومرض المثقبيات هي الأمراض الأكثر شيوعا التي تصيب أهل أنغولا. وتزيد التقارير بأن أداء المثقبيات في المقاطعات الشمالية هو السبب الرئيسي للوفاة ويؤدي النقص في توفر دواء أرسوبال (Arsobal) إلى الإضرار ببرامج مكافحة هذا المرض.

٢٥ - ولا تزال العودة الطوعية من جانب الأشخاص المشردين داخليا جارية على نطاق محدود، لا سيما في مقاطعتي بنغويلا وكوانزا سول. كما أن بعض الأسر التي تشردت آخذة الآن في الرحيل من القرى القريبة من جامبا ويجري بذل جهود لمساعدتها على التوطن من جديد في المرتفعات الوسطى. وفي المناطق القريبة من حدود زائير وزامبيا، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع شركائها

من المنظمات غير الحكومية، بتهيئة الأحوال لاستقبال اللاجئين العائدين. وفي ٢٢ آذار/مارس، أصدرت المفوضية نداء لتعبئة مبلغ ٣٠,٨ مليون دولار لبرنامجها لعام ١٩٩٦ لتوطين نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من الأنغوليين.

٢٦ - وفي أعقاب مشاورات مطولة مع الوكالات المشاركة، يجري حاليا استكمال إعداد نداء الأمم المتحدة لعام ١٩٩٦ بشأن أنغولا وسيوزع هذا الشهر على المانحين.

سادسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٧ - حمل التسريح الوشيك للجنود المعوقين والقُصر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية على القيام، بالتعاون مع الهيئات الأخرى المعنية، بوضع خطة للطوارئ لبدء تقديم خدمات إحالة وتنفيذ مشاريع سريعة الأثر بحلول نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٦ في المقاطعات الست التي يتوقع أن تستقبل أكثرية الجنود المسرحين. وقد بدأ العمل بالفعل بهذه الخطة على شكل زيارات أولية للمناطق المعنية. وقد تلقى البرنامج بعض التمويل من المانحين، بالإضافة الى التمويل المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يلتمس مزيدا من المساهمات لضمان التمكن في الوقت المناسب من إقامة نظام للدعم يتوفر له الحد الأدنى من المقومات.

٢٨ - وقامت بعثة للبنك الدولي بزيارة أنغولا في الفترة من ٢ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، وكان هدفها هو تحديد المشاريع التي يمكن أن تعالج الجوانب الاجتماعية أثناء فترة الانتقال، مع الاهتمام على نحو خاص بألح احتياجات المشردين داخليا واللاجئين والجنود المسرحين والمشوهين والمعوقين والأطفال الذين يعانون من صدمة الحرب. ويمكن أيضا أن تشمل عناصر المشروع المقترحة برنامجا للمساعدة في إعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية وللتدريب وتنمية المهارات، فضلا عن صندوق للطوارئ للأطفال المتأثرين بالحرب وغيرهم من الفئات الضعيفة.

٢٩ - وبسبب فشل الحكومة في احتواء التضخم وفي تنفيذ إصلاحات رئيسية في مجال السياسة، أوقف صندوق النقد الدولي البرنامج الخاضع لمراقبة موظفيه الذي تفاوض عليه مع الحكومة في أواسط عام ١٩٩٥. ولو نجح تنفيذ هذا البرنامج لأدى ذلك الى إتاحة بدء الإقراض من الصندوق في أثناء عام ١٩٩٦، يعقبه الإسراع بعمليات الإقراض من البنك الدولي والتخفيف من الديون وغير ذلك من أشكال الدعم من المانحين الخارجيين. ورغم أن صندوق النقد الدولي لا يزال على اتصال مع الحكومة، فليس من المتوقع أن تبدأ مفاوضات بشأن برنامج جديد قبل منتصف عام ١٩٩٦ على الأقل. وإلى أن يتم ذلك، فإن صندوق النقد الدولي يواصل تقديم مساعدة تقنية كبيرة الى البنك الوطني لأنغولا ووزارة المالية.

٣٠ - وقد وضعت وزارة التخطيط في أنغولا، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروعا لدعم البرامج لمعالجة النقص في الموظفين المؤهلين على جميع مستويات الإدارة الحكومية. وهذا المشروع، الذي

ينتظر الموافقة النهائية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سوف يساعد السلطات المركزية والإقليمية على بدء تنفيذ البرنامج الوطني للإنعاش.

سابعاً - ملاحظات

٣١ - المأمول، بعد هذا المزيد من التأخيرات المحبطة، أن تخطو الآن عملية السلام في أنغولا إلى الأمام مع بداية المرحلة الثانية من إيواء الأفراد العسكريين التابعين ليونيتا والأفراد التابعين لشرطة الرد السريع، فضلاً عن بدء انسحاب القوات المسلحة الأنغولية إلى الثكنات. وإنني أحث الحكومة ويونيتا على اتخاذ الإجراءات المحددة المطلوبة في هذا الشأن. كما أنني أناشدهما إحراز مزيد من التقدم في المحادثات بشأن المسائل العسكرية وعلى إيجاد حلول سريعة لجميع المسائل الأخرى المعلقة. كما أن إدماج جنود يونيتا في الجيش الوطني يجب أن يبدأ دون تأخير. فهذا مجال يتيح للطرفين فرصة لإثبات حسن نيتهما ولاتخاذ خطوات عملية في سبيل المصالحة الوطنية الحقيقية.

٣٢ - على أن التقدم الذي أحرز في الفترة المشمولة بهذا التقرير تقدم محدود ولا يفي بالآمال التي أوحى بها الاجتماع المعقود بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمي يوم ١ آذار/مارس. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للنهوض بالمهام التي وافق الجانبان على الاضطلاع بها وفقاً للجدول الزمني الذي عدل مؤخراً، فالتنفيذ لا يزال حتى الآن متأخراً عن مواعده. ووقوع مزيد من التأخير والتسويق أمر لا يزال من شأنه أن يضر بعملية السلام. والعنصر الرئيسي في هذا الشأن هو قيام يونيتا بإيواء الأفراد العسكريين التابعين لها على وجه الكمال والتحقق من ذلك تماماً. إن ما تحقق من نتائج حتى الآن غير كاف. وأنا أعلم الصعاب السياسية والعسكرية والنفسانية التي تحيط بهذا الجانب من العملية. على أنها إذا لم تنفذ بحسن نية، فإن تنفيذ جوانب جوهرية أخرى سوف يضار، ومنها انسحاب القوات المسلحة الأنغولية إلى أقرب ثكنات، وإكمال إيواء أفراد شرطة الرد السريع، ونزع أسلحة السكان المدنيين، وإدماج العناصر التابعة ليونيتا في القوات المسلحة الأنغولية.

٣٣ - إن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم الدعم للشعب الأنغولي في نشدانه للسلام، وذلك ليس بتقديم مساعدات الطوارئ فحسب وإنما أيضاً بتيسير عملية إعادة البناء الاقتصادي والتنمية. وفي الوقت ذاته فإن صبر كبار المانحين له حدود وسوف يكون ما يقدمونه من مساعدة متوقفاً إلى حد كبير على استمرار التزام الطرفين بالسلام والمصالحة الوطنية. ولذلك فإنني أطلب مرة أخرى من الحكومة ويونيتا أن يقوموا بحسن نية، وفي الإطار الزمني المتفق عليه، بتنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا، فضلاً عن الاتفاقات الحاسمة الأهمية التي تم التوصل إليها في ليرفيل بشأن إكمال عملية إيواء الأفراد العسكريين، وتكوين القوات المسلحة الجديدة وإنشاء حكومة للوحدة والمصالحة الوطنية. وإذا كان المراد أن تتوج عملية السلام بالنجاح، فإن فترة الأشهر القليلة القادمة يجب أن تشهد حدوث تغيير دينامي وأساسي في أنغولا. وتحقيق هذا الهدف يتوقف على توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة الأنغولية ويونيتا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا - الأفراد

العسكريون وأفراد الشرطة المدنية

(حتى ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٦)

المجموع	الجنود	ضباط الأركان	أفراد الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
١٧٧	١٦٧	-	-	١٠	الاتحاد الروسي
٤١	--	١	٢٠	٢٠	الأردن
٨٦٣	٧٩٩	٤٢	١٢	١٠	أوروغواي
٢٠٥	٢٠٠	--	--	٥	أوكرانيا
٤	--	٤	--	--	إيطاليا
١٣	--	٨	--	٥	باكستان
١١٠٨	١٠٤١	٣٨	٠٩	٢٠	البرازيل
٣٤٣	٣٠٢	٢١	١١	٩	البرتغال
١٦	--	--	٧	٩	بلغاريا
٢٥٢	٢٠٠	٢١	٢١	١٠	بنغلاديش
٥	--	--	--	٥	بولندا
٨	--	--	--	٨	الجزائر
٣	--	--	٣	--	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٠٤	١٩٨	٦	--	--	جمهورية كوريا
٨٨٥	٨٥٩	٢٦	--	--	رومانيا
٤٥١	٤١٤	١٢	١٥	١٠	زامبيا
٨٨٩	٧٩٩	٤٥	٢٢	٢٣	زمبابوي
١٠	--	--	--	١٠	سلوفاكيا
١٠	--	--	--	١٠	السنغال
٣٠	--	--	١٠	٢٠	السويد
١٧	--	--	٤	١٣	غينيا - بيساو
٢٠	--	١٢	--	٨	فرنسا
٢	--	--	٢	--	فيجي
٨	--	--	--	٨	الكونغو
١٠	--	--	--	١٠	كينيا
٢٥	--	--	١٥	١٠	مالي

المجموع	الجنود	ضباط الأركان	أفراد الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
٤٢	--	٢	٢٠	٢٠	ماليزيا
٢٦	--	١	١٥	١٠	مصر
٣	--	٣	--	--	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢٠٩	٢٠٠	٩	--	--	ناميبيا
٥	--	--	--	٥	النرويج
٤١	--	--	٢٠	٢١	نيجيريا
١٤	--	٩ ^(أ)	--	٥	نيوزيلندا
١٠٨٤	١٠١٣	٤٩	٣	١٩	الهند
١٧	--	--	٧	١٠	هنغاريا
٣١	--	٨ ^(أ)	٨	١٥	هولندا
٧٠٧١	٦١٩٢	٣١٧	٢٢٤	٣٣٨	المجموع

(أ) منهم اختصاصيون عسكريون في مدرسة إزالة الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.
